

Distr.
GENERAL

A/48/118
19 March 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون
البندان ٣٨ و ١٠٨ من القائمة الأولية*

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

رسالة مورخة ١٨ آذار/مارس ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لجنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طي هذا رسالة من وزير خارجية جنوب افريقيا، السيد ر. ف. بوتا، بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري الذي يحتفل به في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٣ (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفيما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندان ٣٨ و ١٠٨ من القائمة الأولية.

(توقيع) ف. ر. و. ستيفارد

السفير

الممثل الدائم

.A/48/50

*

.../..

٢٤٠٣٩٣

200393 200393

93-15912

المرفق

رسالة موجهة من وزير خارجية جنوب افريقيا بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري

تود حكومة جنوب افريقيا مرة أخرى الإعراب عن تضامنها مع أهداف اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري.

ولقد توسيع، في البيان الذي أدلى به السنة الماضية، في الحديث عن إعلان التوأيا الذي اعتمد في ٢١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٩١ ونفذ حكومة جنوب افريقيا و ١٦ مشاركا آخر في المؤتمر المعنى بإقامة جنوب افريقيا ديمقراطية. ووفقا لهذا الإعلان، التزمت الحكومة بهدف إقامة جنوب افريقيا غير منقسمة تسعى إلى تحقيق الحرية والمساواة والأمن للجميع - بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو المعتقد؛ في بلد خال من الفصل العنصري والأشكال الأخرى للتمييز والسيطرة.

ولاتزال حكومة جنوب افريقيا ملتزمة التزاما راسخا بهذا الهدف.

وإن الإرادة والتصميم السياسيين للحكومة واضحان في جهودها المستمرة، لإعادة إحياء عملية التفاوض المتعددة الأطراف رغم النكسات التي سببت توقفنا في المفاوضات أثناء الجزء الأخير من السنة الماضية.

ويسرني أن أعلن أن عملية التفاوض عادت الآن إلى مجريها. وكما تدركون، فإن المؤتمر التخطيطي المتعدد الأطراف، الرامي إلى ضمان تحقيق توافق في الآراء بشأن استئناف المفاوضات الدستورية المتعددة الأطراف الواسعة النطاق، عقد في كيمبتون بارك، جنوب افريقيا، في يومي ٥ و ٦ آذار /مارس ١٩٩٣. وقد قام المؤتمر التخطيطي المتعدد الأطراف، الذي حضره ٢٦ وفدا تمثل المجموعة الكاملة للأحزاب والمنظمات السياسية في جنوب افريقيا، في ٦ آذار /مارس ١٩٩٣ باعتماد قرار على أساسه:

- التزم المشاركون، فرادى وجماعة، باستئناف المفاوضات الدستورية المتعددة الأطراف خلال الشهر القادم:

- تم الاتفاق على أن المحفل المتعدد الأطراف سيعاود الانعقاد كمطلوب وطني ملح، في موعد لا يتجاوز ٥ نيسان /أبريل ١٩٩٣.

ومرفق نص القرار المعتمد بالإجماع باستثناء حزب المحافظين.

ولهذا التطور مغزى من شقين:

- أن الأحزاب والحركات السياسية التي لم تشارك من قبل في المؤتمر المعنى بإقامة جنوب افريقيا ديمقراطية، حضرت المؤتمر التخطيطي المتعدد الأطراف، وهكذا ضمنت تعزيز مبدأ الاندماج الذي يعتبر أساسيا لعملية التفاوض؛
- أن قرار استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف بحلول 5 نيسان/أبريل 1993 يتفق مع الجدول الزمني للعملية الانتقالية التي أعلنها رئيس الدولة دي كليرك في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1992، وهو الجدول الذي يتلوى استئناف انعقاد المحفل المتعدد الأطراف بحلول نهاية آذار/مارس 1993.

ووفقا للجدول الزمني للعملية الانتقالية التي التزمت بها الحكومة علنا، تتلوى التواريخ المستهدفة التالية:

- تختتم قبل نهاية أيار/مايو 1993 الاتفاques المتعددة الأطراف بشأن الدستور الانتقالي، بما في ذلك إجراءات وضع الدستور، والمبادئ الدستورية والحكومات الإقليمية، والمجلس التنفيذي الانتقالي ولجنة الانتخابات؛
- ينشأ قبل نهاية حزيران/يونيه 1993 المجلس التنفيذي الانتقالي ولجنة الانتخابات؛
- يُسن قبل نهاية أيلول/سبتمبر 1993 الدستور الانتقالي، الذي ينص على إقامة هيئة لوضع الدستور؛
- تصاغ وتعلن قبل نهاية تشرين الأول/اكتوبر 1993 قواعد وأنظمة للاحتجابات؛
- تجري في موعد أقصاه نيسان/أبريل 1994 انتخابات لجمعية تأسيسية/هيئة لوضع الدستور .

ميثاق مقترن للحقوق الأساسية

نشرت حكومة جنوب افريقيا في 2 شباط/فبراير 1993 مقترنات بشأن ميثاق للحقوق الأساسية.

وقد تم نشر هذه المقترنات للحث على مناقشة حقوق الإنسان ولتكون بمثابة أساس لمعاوضات تجرى بشأن مضمون قانون للحقوق. وعن طريق هذا الإجراء، أثبتت الحكومة أنها ملتزمة بإقامة نظام دستوري جديد تتم فيه حماية حقوق المواطن من إساءة استعمال السلطة السياسية بشكل تعسفي وتميزي.

وتعتقد الحكومة أن ميثاق الحقوق الأساسية يجب أن يكون أهم عناصر النظام الدستوري الجديد. وإن أحكام مشروع الميثاق هي مقترنات الحكومة المتعلقة بما ينبغي أن يتضمنه ميثاق شامل للحقوق الأساسية. غير أنه ينبغي ألا يُنظر إلى هذا المشروع على أنه المقترنات النهائية للحكومة.

وتعتقد الحكومة بشدة أن ميثاق الحقوق الأساسية القائم على التفاوض يجب أن يكون بالفعل ساريا خلال المرحلة الانتقالية.

وللأحكام التالية أهمية خاصة بالنسبة لهذا المحتوى:

- تحترم الدولة في قوانينها التشريعية والتنفيذية والقانونية الكرامة الإنسانية لكل شخص.
- يكون جميع الأشخاص متساوين أمام القانون ومن حقهم أن يحميهم القانون على قدم المساواة.
- لن يكون أي شخص محل حظوظ أو إجحاف على أساس العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الجنس، أو الدين، أو الأصل الإثني، أو الطبقة الاجتماعية، أو المولد، أو الاقتئاع السياسي أو غير ذلك، أو العجز، أو السمات الطبيعية الأخرى.

الصكوك الدولية

من أجل زيادة تعزيز الاتجاه نحو احترام حقوق الإنسان وإنها تمييز في جنوب إفريقيا، وقعت حكومة جنوب إفريقيا، على الصكوك الدولية التالية، أو انضمت إليها، في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣:

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة;
- اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة;
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المعنية;
- اتفاقية الرضا بالزواج، والحد الأدنى لسن الزواج، وتسجيل عقود الزواج;
- اتفاقية جنسية المرأة المتزوجة;
- اتفاقية حقوق الطفل.

التمييز على أساس الجنس: حقوق المرأة

من أجل إنفاذ الصكوك الدولية المتعلقة بالمرأة في قانون جنوب إفريقيا، نشرت الحكومة في الآونة الأخيرة مشروع تشرع لحماية حقوق المرأة، ودعت الجمهور إلى التعليق عليه.

ومشاريع القوانين الثلاثة هي:

مشروع قانون منع العنف المنزلي؛

مشروع قانون القضاء على التمييز ضد المرأة؛

مشروع قانون تعزيز تكافؤ الفرص.

وفي ضوء ميثاق الحقوق الأساسية المقترن الذي أصدرته الحكومة مؤخراً والذي يتضمن أيضاً أحكاماً بشأن حقوق المرأة، فإن مشاريع القوانين هذه ستعمل على زيادة تشجيع مناقشة القضايا المتعلقة بالجنسين على مستوى القاعدة الجماهيرية. وستعتمد المناقشة السبيل لسن تشريع بشأن هذه القضايا الهامة.

تذليل

قرار عن الحاجة إلى استئناف/ بدء المفاوضات المتعددة الأطراف

نحن، الأطراف والمنظمات والادارات المجتمعية في هذا المؤتمر التخطيطي المتعدد الأطراف:

إذ ندرك المسؤولية التي تتحملها فرادى وجماعة عن رفاهية بلدنا؛

وإذ نعتقد أن مشاكل بلدنا ينسفي أن تحل سلميا عن طريق عملية التفاوض؛

وإذ ندرك الحاجة الملحة إلى التنمية الاقتصادية للبلد؛

وإذ نوافق على أن هناك حاجة إلى حفظ وتطوير وتحسين موارد البلد لصالح جميع شعب هذا البلد وللأجيال المقبلة؛

وإذ نتفق أن كل شعب هذا البلد ومجتمع الأمم في كل أنحاء العالم يتطلع إلينا لتوجيهه البلد إلى مستقبل لا يقوم على العرق ولا يميز بين الجنسين ويتسم بالديمقراطية الكاملة؛

نضم الآن على:

١ - أن ظزم أنفسنا، فرادى وجماعة باستئناف/ بدء المفاوضات المتعددة الأطراف خلال الشهر القادم، من أجل التحرك بأسرع ما يمكن نحو تحقيق أهدافنا الأولية، المتمثلة في صياغة واعتماد دستور جديد لجنوب إفريقيا؛

ونقرر كذلك:

٢ - أن يعاود المحفل المتعدد الأطراف الانعقاد بوصفه مطلبا وطنيا ملحا، وذلك في موعد لا يتجاوز ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣

٣ - أن توفر كل منظمة مشتركة اثنين من المندوبين وأثنين من المستشارين.

٤ - يحدد الاجتماع الأول:

٤ - ١ - الآليات والإجراءات (بما في ذلك الرئاسة)؛

- ٤- ٢- كيفية استيعاب آراء المشاركين الذين لم يحضروا المؤتمر المعنى بإقامة جنوب افريقيا ديمقراطية بالنسبة للاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذا المؤتمر:
- ٤-٣- كيف يمكن استخدام هذه الاتفاques كأساس بناء لاستئناف عملية المفاوضات والبناء عليها؟
- ٤-٤- كيف سيتم تنظيم هذا المحفل وماذا سيسمى؟
- ٤-٥- دور المجتمع الدولي.
- ٥- س يكون على لجنة التسوييل في هذا المؤتمر مسؤولية البت في الخطوات اللازمة لـ إعمال هذا القرار وتنفيذه.
- ٦- يطلب من جميع المشاركين أن يلتزموا التزاماً تاماً بهذه العملية كشرط أساسى مسبق لمشاركتهم.
